

نشرة الصحافة



اليوم: الأربعاء

التاريخ: ٢٠٢٦-٦-١٠

أكد أن 36٪ نسبة الأحكام الصادرة باعتبار الدعوى كأن لم تكن بسبب عدم إتمام الإعلان

وزير العدل: معالجة واسعة لملف الإعلانات القضائية لتسببه في تعطل القضايا وتأجيل الجلسات أمام المحاكم

- الإعلان القضائي أساس انعقاد الخصومة وبداية السير الصحيح في الدعوى
- الربط مع «التجارة» والمعلومات المدنية أسهم في رفع توافر بيانات اتصال الشركات لنحو 67٪
- إعلان الشركات عبر تطبيق «سهل أعمال» يمثل نقلة مهمة في التقاضي التجاري والمدني
- لا نستهدف نقل الإعلان إلى الوسائل الرقمية بل بناء منظومة إعلان قضائي أكثر موثوقية وسرعة

الإلكترونية والوثائق الرقمية الصادرة عن الوزارة. وفي الجانب الجزائي، قال إن التوسع في إعلان الأحكام الجزائية إلكترونياً يمثل خطوة مهمة خاصة في الأحكام الغيابية وصعوبة إعلان المحكوم عليهم بها إذ يمكن المحكوم عليه من العلم بالحكم واستعمال حق الطعن خلال المواعيد القانونية وأن هذه المعالجة تمت بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة الدولة لشؤون الاتصالات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وشركة مايكروسوفت. وأكد أن وزارة العدل لا تستهدف مجرد نقل الإعلان من السورق إلى الوسائل الرقمية بل بناء منظومة إعلان قضائي أكثر موثوقية وسرعة واستقراراً تسهم في تقليل حالات تعذر الإعلان والحد من الجلسات المؤجلة وتسريع الفصل في القضايا وتخفيف العبء على المحاكم ووزارة العدل والمقاضي

القانونية وهذه الخطوة ترتبط كذلك بتعزيز بيانات مستخدمي تطبيق «هويتي» برقم الهاتف والبريد الإلكتروني مستفيدة من قاعدة رقمية واسعة يصل عددها مستخدميهما إلى 3.5 ملايين مستخدم. وفي جانب تطوير العمل الميداني أوضح السميط أن وزارة العدل طورت آلية عمل مندوبي الإعلان عبر أدوات إلكترونية تتيج إنجاز الإعلانات القضائية بصورة أسرع وأكثر دقة مع ربط كل إعلان ببيانات الدعوى وأطرافها وإجراءاته القانونية الأمر الذي يقلل العمل اليدوي ويرفع كفاءة الإنجاز. وأفاد بأن اعتماد الختم الإلكتروني الرسمي للوثائق الصادرة عن وزارة العدل يعزز موثوقية وينج التحقق من أن الوثيقة أصلية وصادرة عن الوزارة ولم تتعرض لأي تعديل أو تلاعب وسيستخدم في الإعلانات القضائية والأحكام القضائية والإلكترونية والوكالات



المستشار ناصر السميط

التجاري والمدني لأنه يربط الإعلان القضائي ببيانات رسمية محدثة ويحصل الشركات مسؤولية صحة بياناتها ويسهم في تقليل حالات تعذر الإعلان وتسريع انعقاد الخصومة. وأضاف أن وزارة العدل عالجت مدة بقاء إشعاراتها في تطبيق «سهل»، حيث تم تعديدها إلى سنتين بدلاً من ثلاثة أشهر كما تعمل مع الجهات المختصة على معالجة الإشكالات المرتبطة بالغاء الهوية الرقمية في تطبيق «هويتي» حتى لا يؤدي ذلك إلى تعطل الإعلان القضائي أو تقاضي آثاره المرتبطة بها.

كونا: أعلن وزير العدل المستشار ناصر السميط أمس، أن الوزارة أنجزت معالجة واسعة لملف الإعلانات القضائية باعتبارها أحد أبرز أسباب تعطل القضايا وتأجيل الجلسات أمام المحاكم. وقال المستشار السميط لكونا: إن الإعلان القضائي ليس إجراء شكلي بل هو أساس انعقاد الخصومة وبداية السير الصحيح في الدعوى، موضحاً أن الخصومة لا تنتقد إلا بإعلان صحيح وأن الخلل في الإعلان قد يمنع المحكمة من الدخول في موضوع النزاع أصلاً. وذكر أن نسبة الأحكام الصادرة باعتبار الدعوى كأن لم تكن بسبب عدم إتمام الإعلان بلغت نحو 36٪ ما يعكس الأثر المباشر لمشكلة الإعلان على سير القضايا وحقق التقاضي وسرعة الفصل في المنازعات. مبيناً أن هذا الملف عدم توافر بيانات اتصال محدثة للشركات الأمر الذي كان يؤدي إلى تعذر إعلانها وتأجيل القضايا المرتبطة بها.

وبيّن أن الربط الإلكتروني مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للمعلومات المدنية الذي اكتمل بتاريخ 29 مارس الماضي أسهم في رفع نسبة توافر بيانات اتصال الشركات من نحو 0,8٪ فقط إلى ما يقارب 1900 شركة إلى نحو 67٪ بعد أن أصبحت بيانات الاتصال متوافرة لنحو 162 ألف شركة من أصل 242 ألف شركة، لافتاً إلى أن هذا الرقم في تصاعد يومي.

وأشار إلى أن بيانات الهاتف النقال والبريد الإلكتروني أصبحت من المتطلبات الأساسية لإصدار الترخيص التجاري وتحديثه وأن وزارة التجارة والصناعة بدأت اتخاذ إجراءات تجاه الشركات غير المستكملة لبياناتها ومن بينها تعليق تجديد الترخيص التجاري. مؤكداً أن إعلان الشركات عبر تطبيق «سهل أعمال» يمثل نقلة مهمة في التقاضي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢٦-٦-١٠	٤	١٧٧١١

إلغاء حبس مدير شركة في مديونية بـ184 ألف دينار



المحامي وليد مسعود

قضت المحكمة الكلية (دائرة التظلمات) بقبول تظلم مدير شركة وإلغاء أمر الحبس الصادر بحقه على خلفية مديونية تبلغ 184 ألف دينار، في حكم يُعد من أوائل الأحكام الصادرة بعد تطبيق قانون الضبط والإحضار. وأقام المحامي وليد مسعود التظلم بصفته وكيلًا عن مدير الشركة، طالبًا إلغاء أمر الحبس وما يترتب عليه من آثار قانونية، استنادًا إلى أن الشركة ذات مسؤولية محدودة، ولا يجوز تحميل مديرها المسؤولية الشخصية عن الديون والالتزامات المترتبة عليها وفق أحكام قانون الشركات. كما دفع الدفاع بعدم توافر شروط إصدار أمر الحبس، لكون الحكم محل التنفيذ لم يصبح نهائيًا وباتًا، الأمر الذي يحول دون اتخاذ إجراءات الحبس بحق المتظلم. وخلال نظر الدعوى، تمسك الدفاع بعدم جواز حبس موكله عن مديونية تخص الشركة، فضلًا عن انتفاء الشروط القانونية اللازمة لإصدار أمر الحبس. وبعد المداولة، أصدرت المحكمة حكمها بقبول التظلم وإلغاء أمر الحبس الصادر بحق مدير الشركة، مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢٦-٦-١٠	٥	٢٠١٨٩

«استئناف أمن الدولة» أمرت بالقبض على 4 متهمين خلال حضورهم الجلسة

الحبس 5 سنوات لمواطن انضم إلى «حزب الله» و3 لمواطنين أثاروا الفتنة وتعاطفا مع العدوان الإيراني الأثم

عبدالكريم أحمد

إليهم، والمتعلقة بالتعاطف مع العدوان الإيراني الغاشم وإثارة الفتنة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. من ناحية أخرى، أمرت المحكمة بالقبض على 4 متهمين خلال حضورهم جلسة محاكمتهم بدعوى يتهمون فيها بالإساءة إلى فئة من فئات المجتمع، وحجزت الدعوى للحكم في 23 الجاري.

وإثارة الفتنة. وأيدت أحكام محكمة أول درجة القاضية بالامتناع عن عقاب عدد من المواطنين والمواطنات المتهمين بإثارة الفتنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كما قررت المحكمة إلغاء حكم أول درجة القاضي بالامتناع عن عقاب مواطنتين ومواطن، وقضت ببراءتهم من التهم المنسوبة

وحكمت على متهم آخر بالسجن 3 سنوات لإدانته بنشر أخبار كاذبة وإثارة الفتنة عبر منصات التواصل الاجتماعي. وألغت المحكمة حكما صادرا من محكمة أول درجة قضى بالامتناع عن عقاب أحد المواطنين، وقضت مجددا بحبسه 3 سنوات بعد إدانته بتهمة التعاطف مع العدوان الإيراني الأثم

أصدرت دائرة أمن الدولة في محكمة الاستئناف أحكاما متفاوتة في عدد من القضايا المرتبطة بجرائم أمن الدولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقضت المحكمة بحبس مواطن لمدة 5 سنوات بعد إدانته بالانضمام إلى تنظيم «حزب الله» الإرهابي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢٦-٦-١٠	١٦	١٧٧١١



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

الدعوى تم منعه من دخول العقار وتم إبلاغه بأنه سوف يتم تغيير القفل للأبواب وتهديده في حال حاول الدخول. • أضافت المدعى عليها الأولى بأنه لم يتم منعه من دخول العقار وسبب تغيير القفل لوجود مشكلة في الأقفال السابقة الخاصة بباب المطبخ وباب الدرج الخارجي وتغيير بعض الأقفال أما الباب الخارجي الرئيسي فلم يتم تغييره وعقب المدعى بأنه لا يملك المفتاح لهذا الباب.

قام السيد خبير الدراية بأخذ مواصفات العقار العامة والخاصة تمهيداً لتقدير القيمة السوقية للعقار.

ثانياً : شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قربين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل، والأعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد فسي هذه الحالة تساد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يتم المزايدة الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجحالة.

تعليمات:

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل..

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف في ما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/٧/٦ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/٢١٥ بيوع/١

المرفوعة من: فهد مساعد حمدان العبهول.

ضد: ١- مريم نصار مطلق العازمي.

٢- مدير إدارة التسجيل العقاري بمفتحه.

٣- مدير عام بلدية الكويت بصفتها.

٤- بنك الائتمان الكويتي.

أوصاف العقار

عقار الوثيقة رقم (٢٠٢٢/١٢٢٢١) الكائن بمنطقة (غرب عبدالله المبارك) قسيمة رقم (١٩٣) قطعة (٥) من المخطط رقم (م/٢٩٤٤٤) مساحته (٤٠٠ م^٢) وذلك بالمزاد العلني بثمان أساسي وقدره (٣٤٠٢٠٠ د.ك) ثلاثمائة وأربعون ألفاً ومائتاً ديناراً كويتي.

• • • وفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف

العقار سكن خاص مكون من أرضي + أول+ثاني+سطح ولا يوجد مخالفت حتى تاريخ الكشف.

• • • وفقاً لما ورد بتقرير الخبير:

العقار موضوع الدعوى والكائن في منطقة غرب عبدالله المبارك قطعة ٥ شارع ٥١٥ منزل ١٩٣ الرقم الألي/١٤٤٤-٢٢٢٠ وذلك بحضور وإرشاد المدعى شخصياً ووكيلة المدعى عليها الأولى والمدعى عليها الأولى شخصياً وتخلف عن الحضور المدعى عليه الثاني رغم علمه بسير الدعوى وحضر السيد خبير الدراية مطلق سالم الديحاني، تبين للخبرة بعد التدقيق والمعاينة ما يلي.

• العقار موضوع الدعوى عبارة عن قسيمة سكنية تقع على شارع واحد داخلي ومكسبة من الخارج سيجما لون أبيض مكون من دور أرضي وأول ونصف الثاني والتكييف سنترال نوع بكج لكل القسيمة ويوجد مصعد واحد ودرج شرقي يصل من الدور الأرضي إلى الأول وآخر درج له باب خارجي يصل من الدور الأرضي إلى السطح والقسيمة لها عدد ٣ مدخل ويوجد شتر لجميع المنزل وتشطيب البيت ديكور مخفي والأرضيات سيراميك وحالة البناء جديد.

• الدور الأرضي مكون من: (صالة مع مفاسل وحمام وديوانية مع مفاسل وحمام وغرفة سائق مع حمام وغرفة خادمة مع حمام وغرفة معيشة ماستر مع حمام ومطبخ ملحق به غرفة غسيل).
• الدور الأول عبارة عن: (عدد ٤ غرف ماستر مع حمام لكل غرفة منهما وصالة).

• الدور الثاني عبارة عن: (عدد ٢ غرفة ماستر مع حمام لكل منهما وصالة بها مطبخ تحضيري).
• السطح لا يوجد به شيء.

• أفاد المدعى شخصياً بأنه كان ساكناً في العقار موضوع الدعوى وخرج بإرادته ويعد تاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٠ ويعد رفع

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢٦-٦-١٠	٦	١٦٧٠٨

وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني



يتكون السطح من غرفة سخانات، وغرفة خادمة، وحمام.
أوصاف العقار الداخلية للمدعي عليه الثالث على شارع جمال عبدالناصر على حسب المخطط المقدم أمام الخيرية يتكون من:
دورين أرضي وأول وسطح.
الدور الأرضي يتكون من ديوانية، وصالة، وغرفتين نوم، وحمام، ومطبخ رئيسي، وبيت درج، وغرف الطعام.
الدور الأول يتكون من خمس غرف نوم، وغرفة معيشة، وثلاثة حمامات.
لا يوجد هناك غرف لدور السطح حسب ما هو موضح في التروكي.
قام السيد خمير الدراية بتدوين الملاحظات، والأخذ بالأوصاف العامة والخاصة للعقار موضوع الدعوى لتقدير القيمة.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً يبدأ المزاد بالنقن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل، بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً يجب على من يعتمد القاضي عطائه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطائه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، ولا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة الثانية حكم برسو المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من قبيل الشراء مع زيادة الفسح مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يفع المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعيد في هذه الجلسة بأي معناه غير مصحوب بإيداع كامل ثمن قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما يتقضى من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقارها 200 دك وأتعاب المحاماة والخيرية ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية قانونية بقدر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية لتجهاته.

تتبعه:

- 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات
- 2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل".

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

تعن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الاثنين الموافق 2022/7/6 - فاعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد، الساعة التاسعة صباحاً، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2024/94 ببيع/المرفوعة من أمينة حمد عبدالله المكيمة.

- 1 - احمد صيوان عشوان الشمري،
- 2 - وكيل وزارة العدل المساعد
- 3 - لشئون التسجيل العقاري والتوثيق
- 4 - مبارك صيوان عشوان الشمري،
- 5 - بنك الائتمان الكويتي.

أوصاف العقار

(وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة):
عقار الوثيقة رقم 2007/21657 الكائن بمنطقة غرناطة - قسيمة (389) قطعة رقم (2) مخطط م/ 31572 - ومساحته 779م² وذلك بالمزاد العلني بثمان أساسي مقاره/ 714420 دك (سبعمائة وأربعة عشر ألف وأربعمائة وعشرون ديناراً كويتي).
** ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:
العقار سكن خاص مكون من أرضي + أول وسطح ومطابق للخصصة، وتسجيل سابقاً بالقسيمة رقم 35 وسجل حالياً كما ذكر أعلاه.
** ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير:
بجلسة 2023/5/10 تم الانتقال إلى العقار موضوع الدعوى الكائن في منطقة غرناطة قطعة 2 شارع 209 قسيمة 35 منزل 133 الرقم الألي (16697439)، بحضور وإرشاد وكيل المدعية، وبالاستعانة بالسيد خمير الدراية خالد الجبروي، وذلك لمعاينة العقار موضوع الدعوى على الطبيعة، وتقدير قيمته، وتمت المعاينة على النحو التالي:
العقار موضوع الدعوى عبارة عن فيلا تقع على شارعين بطن وظهر، والعقار عبارة عن سكن خاص مكون من دورين أرضي وأول، والواجهات الخارجية سيجما، وحالة البناء متوسط الإنشاء، وهو عبارة عن عقار متصل إلى جزأين، ومساحته 779 متراً مربعاً على حسب الوثيقة.
قام وكيل المدعية بالتواصل عبر الهاتف مع أطراف الدعوى لتمكين الخبيرة من المعاينة داخل العقار، ولم تتم الاستجابة، وقامت الخبيرة بطرق الباب، ولم يصرح أحد، وتعد على الخبيرة معاينة العقار من الداخل، وطلب وكيل المدعية من الخبيرة معاينة العقار من الخارج ومن المخطط المقدم بجلسة الخبيرة بتاريخ 2023/3/20 مرفق 5 مستند (1) أقر وكيل المدعية بأن المخطط مطابق لمواصفات العقار موضوع الدعوى، وعليه قرر السيد خمير الدراية بأنه يستخضع لتقدير قيمة العقار من خلال معاينته من الخارج والإطلاع على المخطط المقدم أمام الخبيرة.

أوصاف العقار:

العقار موضوع الدعوى مكون من عقار متصل إلى قسمين يربطهم مدخل متعزل من الجانب، ولكل بناء مدخل رئيسي متعزل من الخارج، حيث إن عقار المدعي عليه الأول يقع على الشارع الداخلي رقم 209 وعقار المدعي عليه الثالث (شقيق المدعي عليه الأول) يقع على الشارع الرئيسي، كما هو موضح في المخطط المقدم من قبل وكيل المدعية والمعاينة، ويقع على شارع جمال عبدالناصر.
أوصاف العقار الداخلية للمدعي عليه الأول شارع داخلي رقم (209) على حسب المخطط مكون من:
- دورين أرضي وأول وسطح.
- يتكون الدور الأرضي من ديوانية، وصالة استقبال، وصالة معيشة، وثلاث غرف نوم مع حماماتهم، وثلاث غرف متعزلة، ومطبخ تحضيري، ومطبخ رئيسي، وحمام ضيوف، وبيت الدرج.
يتكون الدور الأول من أربع غرف نوم، وثلاثة حمامات، ومطبخ تحضيري، وصالة، ومغاسل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢٦-٦-١٠	٤	٦٢٦٨



وزارة العدل إعلان عن بيع حصة في عقار بالمزاد العلني

للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايمة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزاييد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايمة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خاصاً: إذا لم يقدّم المزاييد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايمة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته ويلزم المزاييد المتخلف بما يتناقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 دك وانتخاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تحفيبه:

- 1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- 2- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمتساجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل».

المستشار/
نائب رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع حصة في العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك الإثنين الموافق 2026/7/6 - قاعة 5 - بالدور الثامن - بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2024/56 بيوع 1/ المرفوعة من: أحمد عبدالله علي جاسم.
ضامناً:

- 1 - منسى أحمد حسين.
- 2 - سسارة عبدالله علي جاسم.
- 3 - ليلى عبدالله علي جاسم.
- 4 - بنك التأمويل الكويتي.

أوصاف العقار:

(وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم 8002/2009 الواقع في ضاحية صباح السالم - قطعة 10 - قسيمة 438 - من المخطط رقم (م/36975) - ومساحته (417.9م²) بثمن أساسي قدره (405000 دك) أربعمائة وخمسة آلاف دينار كويتي.

•• ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:

يوجد مخالفة/بناء زائد وتبين وجود مواد خفيفة في الدور الأرضي والسطح ويوجد محضر مخالفة.

•• ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير:

بجلسة 2022/10/3 قمنا بالانتقال للعين موضوع الدعوى الكائن في منطقة صباح السالم قطعة 4 - شارع 1 - جادة (2) - منزل (40) - بحضور وإرشاد المدعي/أحمد عبدالله علي عبدالله، وكيل المدعي عليهم/وليد مضان علي محمد، وبحضور السيد/خبير الدرية خالد الجريوي، حيث تمت المعاينة على النحو التالي:

- عين النزاع عبارة عن سكن خاص تقع على زاوية وشارعين.

- التكبسية الخارجية للعقار جيري صناعات.

- التكبيف في العقار موضوع الدعوى مركزي.

- مساحة عين النزاع 417.9م² حسب الوثيقة.

- يتكون الحوش من غرفة سائق وحمام ومخزن كبير وديوانية.

- يتكون الدور الأرضي من عدد (3) صالة وحمام ومطبخ ومخزن.

- يتكون الدور الأول من عدد (5) غرف نوم ومطبخ وعدد (3) صالة ومخزن.

- لا يوجد مصعد في العقار موضوع الدعوى.

- يتكون الحوش أيضاً من ملحق يحتوي على غرفة غسيل وغرفة خادمة وحمام ومطبخ.

- قام السيد خبير الدرية بمعاينة العقار موضوع الدعوى، وذلك تمهيداً لتقدير قيمة العقار أرض ومباني وتقديم تقريره.

ثانياً: شروط المزاد:

- أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشرط

العدد

٦٢٦٨

الصفحة

٤

التاريخ

٢٠٢٦-٦-١٠

اليوم

الأربعاء



الوفيات

الوفيات

● **سعود فرحان جزاع الشميري، 91 عاماً،**
(شيع)، رجال: العزاء في القصر، ق3، ش2، م25،
تلفون: 97149888، 99053509، نساء: لا يوجد عزاء.

● **محمد عبدالله صياح اسميران، 63 عاماً،**
(شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99063681،
نساء: عبدالله المبارك، ق7، ش713، م53.

● **عبدالله عبدالرحمن المشاري، 83 عاماً،**
(شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 96777796،
نساء: العديلية، ق1، ش عبدالله الهاجري، م7، تلفون:
99805544، 99805225.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»